

انعكاسات قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي

للمصارف الحكومية الليبية

(دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة 2009-2017)

منى حسن اسميو**

د. الصادق حسين غيث*

مستخلص الدراسة: جاءت الدراسة بهدف النظر الى المصارف الليبية في ظل تطبيق قانون منع المعاملات الربوية، وذلك من خلال تقييم مستوى الأداء المالي لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)، بغية التعرف على الفروقات التي تخص مؤشرات الأداء (قبل وبعد) تطبيق القانون، كما هدفت الى الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال نموذج CAMEL الذي تم قياس مؤشراتته بواسطة (نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة)، إضافة الى اختبار مربع ايتا (η^2) الذي يقيس حجم تأثير القانون، وكشفت النتائج عن عدم وجود فروقات ذو دلالة إحصائية للنسب المالية قبل وبعد تطبيق القانون، باستثناء نسبتي (نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل العائد على الأصول)، وفي إطار الأثر ومن خلال الاختبارات الإحصائية، توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي للقانون على أداء مصرف الجمهورية، وذلك في الوقت الذي حقق فيه المصرف درجة تصنيف (3) حسب نموذج CAMEL.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، المصارف الليبية، مصرف الجمهورية، قانون منع المعاملات الربوية، نموذج CAMEL.

* أستاذ مشارك بكلية الاقتصاد والتجارة - الخمس، جامعة المرقب، assadeg69@yahoo.com
** معيدة بكلية الاقتصاد والتجارة - القره بوللي، جامعة المرقب، munaasmew@gmail.com



1. مقدمة الدراسة:

تشهد البيئة المالية العالمية تطورات سريعة في كافة المجالات، وذلك نتيجة لمظاهر العولمة وتحرير الخدمات المالية وتوفر الكثير من الأدوات المالية الجديدة، وفي ظل ذلك؛ نجد أن قطاع المصارف في ليبيا يشهد تدهوراً ملحوظاً مما أدى إلى تخلفه عن أداء دوره الكبير في النهوض باقتصاد الدولة، وتلبية طلبات العملاء ورغبات المساهمين، فقد شهدت معظم المصارف خلال السنوات الأخيرة نقصاً حاداً في السيولة وتدني في مستوى الأرباح، ونُرجع ذلك لعدة أسباب أبرزها تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في البلاد، والتغيرات السلبية التي طالت العديد من القطاعات، الى جانب ذلك فإن التشريعات والقوانين الجديدة قد تؤثر بشكل آخر على أداء هذه المصارف، فكما نعلم أن حساسية القطاع المصرفي اتجاه القوانين والتشريعات واللوائح المفروضة عالية جداً، والتي قد يكون انعكاسها على المصارف اما بشكلٍ إيجابي أو سلبي.

وبالإشارة هنا الى أبرز القوانين التي سُنت خلال السنوات الأخيرة في ليبيا، والتي كان أهمها القانون رقم (1) لسنة (2013)، والذي يقضي بمنع التعامل بالفوائد الربوية في جميع المعاملات المالية سواء أكانت هذه الفوائد مقبوضة أو مدفوعة، حيث أخذ هذا القانون جدلاً واسعاً بين العديد من مسؤولي الجهات المالية خاصةً والمهتمين بالجانب الاقتصادي عامةً، فمنهم من طالبوا بضرورة تطبيق القانون، مُشيرين بذلك الى أن الأدوات المالية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية كفيلة بتغطية قيمة الأرباح المحصلة من هذه الفوائد، ولكن البعض الآخر منهم كانت لهم وجهة نظر مختلفة، فقد نادوا بإعادة النظر في تطبيق هذا القانون، وكانت الحجج لذلك عديدة لعل أبرزها هو عدم مناسبة التوقيت لذلك، مُشيرين بذلك الى أن المصارف التجارية الليبية لا تملك الأسس العلمية السليمة لتطبيق الأدوات المالية الإسلامية، والتي ستحل أرباحها محل الفوائد المتحصل عليها من المعاملات الربوية.

وفي ظل هذا الجدل يجب أن يُثار التساؤل حول تأثير المصارف التجارية الليبية بمثل هذه القوانين. عليه جاءت هذه الدراسة تقيماً للأداء المالي للمصارف الحكومية الليبية وانعكاسات القانون عليها، وذلك في ظل عدم وجود أدبيات سابقة تقوم على دراسة هذه الإشكالية البحثية في الوقت الذي تتعدد فيه الدراسات القائمة على الأداء المالي للمصارف¹.

¹ انظر الى الورقة: (اسميو، منى حسن، والصادق حسين غيث، الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020؛ مجلة أفاق اقتصادية، 6 (12)، ص 266-269)



2. الدراسات السابقة:

تشكل الفوائد المصرفية محوراً رئيسياً في عمل المؤسسات المالية والمصرفية، حيث تستند عليها بشكل كبير في ممارسة أعمالها، سواء أكانت تلك الفوائد دائنة أم مدينة، ولأن القانون المعني في هذه الدراسة يمس وبشكل مباشر الفوائد²؛ بالتالي وجب علينا تسليط الضوء على الأدبيات ذات العلاقة:

دراسة **الحمري (2001)** والتي جاءت بهدف التعرف على أثر حجم الودائع الدائنة في إيرادات مصرف الوحدة خلال الفترة (1986-2000)، اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة (Case Study)، وتم تحليل كفاءة استخدام الودائع من خلال (نسبة السيولة، نسبة توظيف الودائع)، وقياس الأثر تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) وذلك لحل المعدلات التي تمثل نماذج الانحدار المتعدد والتي تم قياسها ببرنامج (SPSS)، وعلى ضوء ذلك تم التوصل الى مجموعة من النتائج توضح العلاقة بين الودائع الدائنة والإيرادات في مصرف الوحدة، لعل أبرزها هو أن معظم التغيرات في إيرادات مصرف الوحدة من الفوائد الائتمانية وفوائد مصرف ليبيا، والتي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في الودائع الدائنة.

وفي ليبيا أيضاً جاءت دراسة **شهبوب (2004)** بغية التعرف على أثر أسعار الفائدة وحجم الودائع الدائنة على ربحية مصرف الصحاري خلال الفترة (1990-2001)، وخلال عرضها النظري قامت الدراسة بتوضيح التطور التاريخي للفائدة وموقف الشريعة الإسلامية منها، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة (Case Study) والمنهج التحليلي باستخدام النسب المالية (السيولة، التوظيف، الودائع، الربحية)، وبالنظر الى الأساليب الإحصائية المستخدمة؛ فقد تم اعتماد السلاسل الزمنية لدراسة تغير الظاهرة، كما تم بناء نماذج انحدار قيمة فوائد الودائع المدفوعة على الودائع في مصرف الصحاري، ولخصت الدراسة الى أن سيولة مصرف الصحاري عالية وهذا يعني وجود موارد نقدية فائضة، وأن ربحية المصرف ثابتة الى حد ما، وذلك بسبب اعتماد المصرف الفائدة فقط في استثماراتها.

أما دراسة **الزلي (2007)** فقد هدفت الى البحث في أثار أسعار الفائدة (المدينة، الدائنة) والودائع على ربحية المصارف التجارية، وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية على كل من (مصرف الصحاري، مصرف الأمة) خلال الفترة (1990-2005)، استندت على منهج دراسة الحالة (Case Study) الى جانب المنهج التحليلي، والذي اعتمد فيه

² قانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية.

على النسب المالية (الودائع، التوظيف، السيولة، رأس المال)، واستند التحليل الاحصائي على كل من السلاسل الزمنية ونماذج الانحدار، كما تم استخدام برنامج SPSS في تقدير العلاقات التي تم افتراضها، ومن خلال التحليل الاحصائي لمصرفي الأمة والصحاري؛ يلاحظ أن سعر الفائدة يؤثر في الربحية أكثر من السيولة والودائع، وأن العلاقة عكسية بين السيولة والربحية، وطردياً أيضاً بين الودائع والربحية.

وجاءت دراسة **علي (2013)** بهدف التعرف على دور سياسة تحرير معدلات الفائدة في تعميق دور القطاع المالي ورفع معدل نمو الاقتصاد السوري خلال الفترة (2008-2011)، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والتحليل الرياضي القياسي، حيث تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear regression) والنموذج الخطي لذي يعبر عن العلاقة السببية بين المتغيرين، كما تم استخدام برنامج E-views وبعض الاختبارات الإحصائية (F -statistic, R^2) ومعامل الارتباط، وتوصلت الدراسة الى أن تغيرات أسعار الفائدة وتقلباتها تؤثر بصورة مباشرة في معدل العائد، وبالتالي يتطلب تعظيم العائد بتخفيض مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بالأصول المالية.

وتناولت دراسة **العلي (2013)** أثر التغيرات في سعر الفائدة على نشاطات المصارف التجارية في الصناعة المصرفية السورية ممثلة بإدارة الودائع والسياسة الائتمانية، وبيان مدى استجابة هذه النشاطات للتغيرات في المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع، حيث خصت الدراسة المصارف التقليدية خلال الفترة (2005-2010)، ولمعرفة سلوك المتغير المستقل على المتغير التابع تم اللجوء الى نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression model) واستخدام برنامج SPSS، وكشفت النتائج على وجود علاقة موجبة بين متوسط سعر الفائدة والودائع المصرفية لأجل، وكذلك أشارت الى وجود علاقة موجبة بين حجم الودائع المصرفية وحجم القروض المصرفية.

أما دراسة **محمد وكنعان (2014)** فقد سعت للبحث في العلاقة بين الفوائد المدينة والمصاريف من جهة، والعلاقة بين الفوائد الدائنة وإيرادات المصرف من جهة أخرى، كما بحثت أيضاً في العلاقة بين صافي الدخل وبين اجمالي الدخل التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة، وذلك في دراسة مقارنة بين مصرفي سورية والمهجر خلال الفترة (2005-2011)، ويعتمد القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة لأجل الكشف عن فحوى العلاقة بين المتغيرات، وبواسطة برنامج (EViews6) كشفت النتائج على وجود علاقة

إيجابية بين متغيرات الدراسة، عليه تم التوصية بتوجيه الاهتمام الى الائتمان المصرفي، ووضع آلية مناسبة لزيادة الودائع الثابتة، وذلك من خلال التحكم بأسعار الفائدة.

وبالنظر الى ما سبق عرضه من الأدبيات ذات العلاقة بالفائدة المصرفية؛ يتبين لنا اجماع الدراسات على وجود علاقة طردية بين حجم الودائع والفائدة، إضافةً تأثر ربحية المصرف بأسعار الفائدة، وهذا ما أجمعت عليه كل من دراسة (الحمري، 2001؛ الزلي، 2007؛ علي، 2013)، ومن زاوية قياسية؛ أجمعت الدراسات الليبية والتي تقاربت في سنوات الدراسة على استخدام نماذج الانحدار للوصول الى نتائجها، واتباعها ذات المنهج والممثل بدراسة الحالة (Case Study)، وركزت دراسة (شهبوب، 2004؛ الزلي، 2007) على اتباع أسلوب السلاسل الزمنية، بينما لجئت دراسة الحمري (2001) الى طريقة المربعات الصغرى لقياس الأثر، وفي الحين الذي ركزت فيه الدراسات على نوع واحد من الفوائد؛ جاءت دراسة (الزلي، 2007؛ محمد وكنعان، 2014) بدراسة الفوائد المدينة والدائنة معاً، ولعل دراسة محمد وكنعان (2014) كانت أكثر تفصيلاً من دراسة الزلي (2007) كونها اشتملت على دراسة أكثر من علاقة.

وما كان ملفتاً في هذا الجانب هو قلة الدراسات الحديثة المهمة بمتغير الفائدة الذي يعكس القانون، وذلك ضمن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف حسب علم الباحثان، سواء أكانت تلك الفائدة دائنة أو مدينة، وهذا ما يثير التساؤل حول أثر هذا المتغير (وجوده وعدم وجوده) نسبةً للأداء المالي بمكوناته المتعددة، فرغم وجود بعض الدراسات المرتبطة بالساحتين الليبية والسورية؛ إلا أنها اقتصرت بدراسة تأثر عنصر الربحية بهذا المتغير (الفائدة)، وأهملت الفارق الكبير الذي قد تُحدثه باقي مكونات الأداء المالي.

وفي اطار الأداء المالي للمصارف؛ فالدراسات السابقة شملت عدداً من المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصرف؛ وفي دراسة (اسميو وغيث، 2020) يُرى ذلك؛ حيث شملت هذه الدراسة عدد (65) دراسة في أكثر من (10) دول خلال الفترة (2000-2020)، وذلك وفقاً للمنهج التحليلي المقارن، ولخصت نتائج دراساتنا الى وجود طرق لقياس الأداء المالي في المصارف كان أبرزها نموذج camel للسلامة المصرفية (بورقبة، 2011؛ بوخلخال، 2012؛ تميمية، 2014؛ بولحية وبوجمعية، 2016؛ الزواوي والسريتي، 2017)، إضافة الى عرضها عديد المتغيرات ذات الآثار المختلفة على الأداء المالي للقطاع المصرفي، غير أن هنالك متغيرات أخرى ذات أهمية لم يتم التطرق الى علاقتها وتأثيرها على الأداء المالي في المصارف خصوصاً في البيئة الليبية، والقوانين والتشريعات والإصلاحات والفوائد تأتي ضمن تلك المتغيرات، عليه فإن الضرورة هنا تقتضي دراسة

مدى تأثيرها؛ والتعرف على مدى تأثر مكونات الأداء المالي بتلك المتغيرات، وهنا تكمن الفجوة البحثية بشكل عام وفي البيئة المصرفية الليبية بشكل خاص.
وانطلاقاً مما سبق يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

- هل يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة، تم صياغة الفرضية على النحو التالي:

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في الأداء المالي لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في ملاءة رأس المال لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في جودة الأصول لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في ربحية مصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في سيولة مصرف الجمهورية قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.

4. أهداف الدراسة:

انطلاقاً مما سبق؛ فإن الدراسة تبحث في موضوع الأداء المالي للمصارف الليبية، وذلك في ظل القانون رقم 1 لسنة 2013 الذي يُعنى بمنع الفوائد الربوية، وما إذا كان هذا القطاع محافظاً على أدائه المالي بعد التطبيق، ويمكن الوصول الى ذلك من خلال الأهداف التالية:

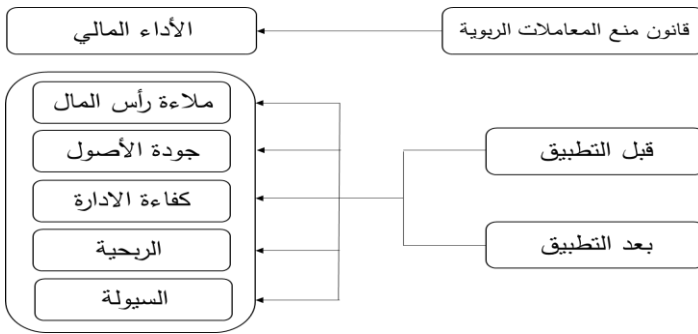
- تقييم مستوى الأداء المالي لمصرف الجمهورية من خلال نموذج (CAMEL).
- التعرف على الفروقات التي تخص مؤشرات الأداء (قبل وبعد) تطبيق قانون منع المعاملات الربوية.
- الكشف عن أثر قانون منع المعاملات الربوية على الأداء المالي لمصرف الجمهورية.

5. منهجية الدراسة:

تستند الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج بحث، وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية لعينة الدراسة، ابتداءً من التحليل المالي المعتمد على نموذج CAMEL باعتباره أكثر النماذج المتبعة في قياس السلامة المصرفية لمعظم المصارف، والمجمع على قدرته في إجراء تحليل شامل للأداء المالي (اسميو وغيث، 2020)، وهذا في ظل تقسيم فترة الدراسة الى قسمين، فترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تلي عملية التطبيق (2014-2017)، وذلك للتعرف على وجود الفروقات الإحصائية من عدمه بواسطة اختبار (T) في اطار برنامج SPSS للتحليل الإحصائي، وللكشف عن حجم تأثير القانون؛ سيتم الاعتماد على مربع ايتا (η^2).

ويمكن وصف العلاقة بين المتغيرات من خلال نموذج الدراسة:

شكل (1) نموذج الدراسة



(المصدر: من اعداد الباحثان)

وخصت الدراسة مصرف الجمهورية كممثل عن المصارف الحكومية، كونه صاحب رأس المال الأكبر، إضافة الى توفر بياناته المالية خلال الفترة، وتقتصر الحدود الزمنية على تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية خلال الفترة (2009-2017)، وذلك في ظل الحدود العلمية التي تخص الفروقات بين فترتي الدراسة، والأثر المرتبط بقانون منع المعاملات الربوية على مؤشرات أداء مصرف الجمهورية.

6. الأداء المالي للمصارف:

لقد حظي موضوع تقييم الأداء المالي بأهمية كبيرة لدى العديد من الباحثين، وذلك في الوقت الذي صار فيه ضرورة مهمة لمعرفة وضع المؤسسة المالية، وما إذا كانت هذه المؤسسة قد حققت أهدافها المنشودة، حيث تكمن أهمية الأداء في الكشف عن مواطن القوة، ومعالجة نقاط الضعف التي قد

تعتبرها أحد أهم القطاعات المالية والمتمثلة في المصارف، وذلك سعياً للوصول الى أداء مالي فعال في ظل المخاطر المحيطة.

وللتعرف على أسباب النتائج المالية؛ يمكن تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من طرق القياس (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي والرأسي، بطاقة الأداء المتوازن)، إضافة الى إمكانية قياس الأداء بواسطة المقابلات الشخصية والاستبيانات الموجهة الى مسؤولي المؤسسة المالية، ولكل أسلوب وطريقة مزايا وعيوب (اسميو وغيث، 2020).

7. نموذج السلامة المصرفية (CAMELS):

يعد نظام كاملز CAMELS من المؤشرات المالية الدولية الرائدة في تقييم أداء المؤسسات المالية المصرفية، باعتبار أن مخرجاته تدعم المصارف وتوجهها نحو سياسات تحقق لها الأداء الأفضل، ويصنف CAMELS على أنه نظام للإنذار المبكر والرقابة والتفتيش، ويعد من أكثر النماذج المتبعة في قياس السلامة المصرفية للأنظمة المصرفية في معظم الدول، وذلك بإجماع الدراسات السابقة (اسميو وغيث، 2020).

وهو اختصار لستة مؤشرات مالية: ملاءة رأس المال (Capital adequacy)، جودة الأصول (Asset quality)، كفاءة الإدارة (Management efficiency)، الربحية (Earning)، السيولة (Liquidity)، الحساسية اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk)، وبناءً عليه يكون نظام التصنيف كالتالي:

جدول (1) نظام التصنيف وفق المعايير الدولية*

رقم التصنيف	وضع المصرف
1	وضع المصرف قوي، ويحتاج الى رقابة عادية.
2	وضع المصرف مرضي، رغم وجود نقاط ضعف؛ لكنها بسيطة.
3	وضع المصرف معتدل، وهناك ضعف في (إدارة المخاطر، أنظمة الضبط، الرقابة، الالتزام بالأنظمة والتقيد بالتعليمات، نوعية الأصول)، وهذا الأمر يتطلب اهتماماً رقابياً أكثر من الاعتيادي، إضافة الى اتخاذ إجراءات تصويب لنقاط الضعف.
4	وضع المصرف حدي، ونقاط الضعف جوهرية، المصرف يتطلب برنامج تصحيح ورقابة حديثة.

5	وضع المصرف غير مرضي، ونقاط الضعف جوهرية وعالية في خطورتها، وهذا الأمر يتطلب من المصرف إعادة هيكلة عملياته.
---	--

• (المصدر: استناداً الى الأدبيات العلمية السابقة: بوعبدالله ويمينة، 2017)

ويمكن الوصول الى ما سبق من خلال احتساب النسب المالية لكل مؤشر من مؤشرات نظام السلامة المصرفية CAMELS كل على حده، ليتم من بعدها تحديد تصنيف خاص لكل نسبة، والوصول الى التقييم النهائي يكون من خلال أخذ المتوسط الحسابي لها، وبناءً على درجات التقييم يُحدد نوع التصنيف ودرجة المصرف وفقاً للنموذج.

جدول (2) درجات التقييم والتصنيف لنموذج (CAMELS)*

درجة التقييم	نوع التصنيف	درجة التصنيف
1 - 1.5	قوية	1
1.5 - 2.5	مرضية	2
2.5 - 3.5	معقولة	3
3.5 - 4.5	هامشي	4
4.5 - 5	غير مرضية	5

• (المصدر: استناداً الى الأدبيات العلمية السابقة: بورقبة، 2011؛ بوعبدالله ويمينة، 2017)

8. لمحة عن قانون منع المعاملات الربوية:

يأتي قانون منع المعاملات الربوية ضمن القوانين الصادرة عن المؤتمر الوطني العام، ويحمل في فحواه ثمانية مواد صادرة بموجب القانون سنة 2013، الأولى تقضي بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدنية في جميع المعاملات المدنية والتجارية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، وبناءً على ذلك؛ يُبطل بطلاناً مطلقاً كل ما يترتب على هذه المعاملات من فوائد ربوية ظاهرة أو مستترة، وفي إطار المادة الثانية؛ فإن القانون ينص على عدم جواز تقاضي الفوائد الربوية الناتجة

عن المعاملات المدنية أو التجارية المستحقة قبل تاريخ العمل بهذا القانون، والتي لم يتم أدائها بعد ولو كان قد صدر بها حكم نهائي.

عليه؛ فإن المدين يلتزم بسداد أصل الدين المترتب على المعاملات المالية وفقاً لترتيبات السداد المتفق عليها، وهذا حسب ما ورد في المادة الثالثة من القانون، إضافة الى ما سبق؛ لا تُطبق الأحكام الخاصة بالفوائد الربوية الواردة بالتشريعات النافذة، وتعتبر كل كلمة تشير الى الفائدة الربوية ملغاة أينما وردت في تلك التشريعات، ويتعين على الجهات ذات العلاقة تنظيم المعاملات المدنية والتجارية والمصرفية بما يتوافق كلياً وأحكام الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة لمعاملات الأشخاص الاعتبارية فهي تسري ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2015 وفقاً للمادة السابعة، وبحلول عام 2015 أصدر مجلس النواب الليبي قرار بتعديل هذه المادة، لينص محتواها على سريان هذا القانون على معاملات الأشخاص الاعتبارية ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2020.

9. تقييم الأداء المالي لمصرف الجمهورية بواسطة نموذج CAMEL:

سنتناول من خلال هذه الجزئية نبذة مختصرة عن مصرف الجمهورية، يليها تحليل مالي لمؤشرات السلامة المصرفية لنموذج CAMEL من خلال حساب كل من (ملاءة رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة) للمصرف، وذلك اعتماداً على برنامج مايكروسوفت اكسل (Microsoft Office Excel) في العمليات الحسابية، ليتم من بعدها تصنيف مصرف الجمهورية وفقاً لنموذج السلامة المصرفية CAMEL، والتحليل استثنى حساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق (Sensitivity to market risk) لصعوبة حسابه في بيئة مصرفية لا تقصح عن بياناتها المالية، وللحصول على نتائج أدق وأشمل؛ يفضل الاعتماد على نسب مالية اضافية ممثلة عن مؤشرات الأداء المالي.

9-1 نبذة عن مصرف الجمهورية:

يعد مصرف الجمهورية (JUMHOURIA BANK) أكبر المصارف الليبية، وذلك بالنظر اليه من ناحية رأس المال وعدد الفروع مقارنة بباقي المصارف الليبية الأخرى، حيث تعود قصة تأسيس المصرف الى عام 1907 عندما قامت الحكومة الإيطالية بالتعاون مع السلطان العثماني في ليبيا لتأسيس (بنك دي روما) والذي عُرف بـ (مصرف الأمة) عند صدور قرار تغيير أسماء المصارف العاملة في البلاد الى أسماء عربية، حينها اقتصر عمل المصرف على تقديم الخدمات للعناصر الأجنبية في جانب التجارة والصناعة وشراء الأراضي الصالحة للزراعة، وفي فترة الإدارة العسكرية البريطانية افتتح مصرف (باركليز) البريطاني والمسمى بـ (مصرف الجمهورية) من بعد قانون تأميم

حصص البنوك الأجنبية عام 1970، حيث تم افتتاحه في مدينة طرابلس يوم 15 ابريل 1943، وبإشر العمل في اطار إدارة حسابات الأفراد، وحفظ الودائع بدون فائدة، ومنح القليل من القروض الزراعية.

ولعل عملية الاندماج التي تمت بقرار صادر عن مصرف ليبيا المركزي (CBL)، والذي ينص في فحواه على دمج مصرفي الجمهورية والأمة في مصرف واحد تحت مسمى "مصرف الجمهورية"؛ هي المحطة التي أحدثت نقلة نوعية في حياة مصرف الجمهورية، ليصبح ثاني أكبر المصارف الليبية بعد المصرف الليبي الخارجي (LCB)، وذلك بميزانية تبلغ 20 مليار دينار لبيي وبحصة سوقية تجاوزت 30%، وفي ظل التغيرات الحاصلة في الإطار القانوني لعمل المصارف، وتحديدًا عند اصدار القانون رقم 1 لسنة 2013؛ تقرر للجمعية العمومية للمصرف التحول نحو الصيرفة الإسلامية بشكل تدريجي، وكان مصرف الجمهورية - فرع فشلوم أول فرع مصرفي إسلامي في الدولة الليبية.

ويستحوذ المصرف على 47% من السوق الليبي في قطاع التجزئة، وعلى 60% من الشركات الصغرى والمتوسطة والكبرى بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويقدم خدمات للأفراد والشركات الى جانب الخدمات الإلكترونية، حيث تتمثل خدمات الأفراد في (بطاقات، حسابات، الحوالات الخارجية، الإجارة، المشاركة في السلعة مع الوعد بالشراء، خدمة نقاط البيع، صناديق الأمانات، الحوالات الداخلية، بيع النقد الأجنبي)، أما بالنسبة لخدمات الشركات فهي تشمل (اعتمادات المشاركة، الاعتمادات المستندية، الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية، الحوالات الداخلية، المرابحة، مستندات برسم التحصيل، الإجارة، المشاركة، بيع النقد الأجنبي)، والخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل المصرف عبارة عن (خدمة الرسائل القصيرة، مصرفي بلس، خدمة لأجلك لإدارة البطاقات المصرفية، المركز الصوتي، أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع المباشر، مركز خدمات الزبائن)، ولمعرفة المزيد عن مصرف الجمهورية يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني للمصرف (www.jbank.ly) الشامل لتفاصيل أكثر من ذلك.

9-2 النسب المالية لمؤشرات نموذج CAMEL لمصرف الجمهورية:

بعد عرض النبذة المختصرة عن مصرف الجمهورية، يمكن التوجه الى البيانات المالية الخاصة بالمصرف، والتي اقتصرننا على بعضٍ منها؛ كونه صغْب علينا تحصيلها بشكل كامل، باعتبار أن المصرف لا يقوم بالإفصاح عنها، وهذا رغم أن القواعد التنظيمية المعمول بها في ليبيا وفقاً لمصرف ليبيا المركزي (CBL) تقضي بضرورة الإفصاح عن البيانات المالية بشكل فصلي وسنوي، بالتالي واستناداً على ذلك؛ فقد تم الاقتصار على نسب مالية تقليدية يمكن احتسابها من خلال القوائم المالية المتاحة، ومحددة بعدد لا يتجاوز النسبة لكل مؤشر.

▪ **ملاءة رأس المال (Capital adequacy):**

سنعتمد في عملية حساب كفاية رأس المال لمصرف الجمهورية على نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول (بوخلخال، 2012؛ تميسة، 2014؛ بوعبدالله ويمنية 2017)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{متوسط الأصول}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية ملاءة رأس المال من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (3) التصنيف السنوي لنسبة رأس المال الأساسي للمصرف خلال الفترة (2009-2017)*

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	%3.42	2.98%	%2.73	2.55%	2.56%
التصنيف السنوي	3	4	4	4	4
متوسط النسبة	%2.85				
التصنيف الكلي	4				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017

النسبة	%2.53	%2.54	%2.51	%2.35
التصنيف السنوي	4	4	4	4
متوسط النسبة	%2.48			
التصنيف الكلي	4			

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

▪ جودة الأصول (Asset quality):

سنعتمد في عملية حساب جودة الأصول لمصرف الجمهورية على نسبة مالية ممثلة بنسبة التصنيف المرجح (بوخلخال، 2012؛ تميصة، 2014؛ الزواوي والسريتي، 2017؛ بوعبدالله ويمنية، 2017)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة التصنيف المرجح} = \frac{\text{المخصصات}}{\text{المخصصات} + \text{حقوق الملكية}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية جودة الأصول من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة التصنيف المرجح، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (4) التصنيف السنوي لنسبة التصنيف المرجح للمصرف خلال الفترة (2009-2017)*

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	21.96%	19.07%	19.27%	16.81%	20.09%
التصنيف السنوي	3	3	3	3	3
متوسط النسبة	%19.44				
التصنيف الكلي	3				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
السنة	2014	2015	2016	2017

%21.08	%20.65	%20.05	%20.11	النسبة
3	3	3	3	التصنيف السنوي
%20.47				متوسط النسبة
3				التصنيف الكلي

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

▪ كفاءة الإدارة (Management efficiency):

سنعتمد في عملية حساب كفاءة الادارة لمصرف الجمهورية على مؤشرات كمية متمثلة في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، ومعدل نمو المركز المالي (فرحات، 2019)، وتجدر الإشارة الى أن هذا المؤشر عادة ما يتم احتسابه بصورة نوعية، أي من خلال المقابلات والاستبيان، غير أننا رغبتنا في نتائج كمية أسوءً بباقي المؤشرات، وحرصاً منا على الوصول الى معلومات دقيقة؛ لم نقم بالاكتماء بنسبة واحدة، بل شملنا عملية تقييم الإدارة باثنين من النسب المالية.

▪ نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات:

تستخدم للتعرف على كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية، ويمكن حساب هذه النسبة بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي المصروفات}}$$

نستطيع تحديد وضعية كفاءة الادارة من خلال التعرف على متوسط نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (5) متوسط نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات للمصرف خلال الفترة (2017-2009)*

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
النسبة	2.124	2.322	2.319	1.942	1.648
متوسط النسبة	2.071				

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
2017	2016	2015	2014	السنة
1.421	1.214	1.125	1.468	النسبة
1.307				متوسط النسبة

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

▪ **معدل نمو المركز المالي:**

تستخدم لأجل التعرف على كفاءة الإدارة لمصرف الجمهورية، ويمكن حساب هذه النسبة بالكيفية التالية:

$$\text{معدل نمو المركز المالي} = \frac{\text{إجمالي الميزانية العام الحالي} - \text{إجمالي الميزانية العام السابق}}{\text{إجمالي الميزانية العام السابق}} \times 100$$

يمكننا التعرف على كفاءة الادارة من خلال معدل نمو المركز المالي، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (6) متوسط معدل نمو المركز المالي للمصرف خلال الفترة (2009-2017):

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
2013	2012	2011	2010	2009	السنة
- 0.10%	8.70%	%5.00	14.40%	%22.60	النسبة
%10.12					متوسط النسبة

مصرف الجمهورية (2014-2017)

2017	2016	2015	2014	السنة
%8.10	%5.40	- %3.30	%2.60	النسبة
%3.20				متوسط النسبة

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

▪ الربحية (Earning):

سنعتمد في عملية حساب ربحية لمصرف الجمهورية على أكثر النسب المالية شيوعاً، والممثلة بمعدل العائد على الأصول (الزواوي والسريتي، 2017؛ تميسة، 2014؛ بولحية وبوجميمة، 2016؛ أسعد، 2018)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية الربحية من خلال التعرف على التصنيف السنوي لمعدل العائد على الأصول، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (7) التصنيف السنوي لمعدل العائد على الأصول للمصرف خلال الفترة (2009-2017)*

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
2013	2012	2011	2010	2009	السنة
0.42%	0.55%	%0.55	1.05%	%1.03	النسبة
3	3	3	2	2	التصنيف السنوي
%0.72					متوسط النسبة
3					التصنيف الكلي

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
2017	2016	2015	2014	السنة
%0.21	%0.11	%0.07	%0.26	النسبة
4	4	4	4	التصنيف السنوي
			%0.16	متوسط النسبة
			4	التصنيف الكلي

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

▪ السيولة (Liquidity):

سنعتمد في عملية التعرف على سيولة مصرف الجمهورية على نسبة السيولة (بولحية وبوجمعية، 2016؛ الزواوي والسريتي، 2017)، ويمكن حسابها بالكيفية التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

نستطيع تحديد وضعية السيولة من خلال التعرف على التصنيف السنوي لنسبة السيولة، وذلك خلال الفترة ما قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة بعد عملية التطبيق المتمثلة في (2014-2017):

جدول (8) التصنيف السنوي لنسبة السيولة للمصرف خلال الفترة (2009-2017)*

مصرف الجمهورية (2009-2013)					
2013	2012	2011	2010	2009	السنة
106%	106%	%106	105%	%107	النسبة
1	1	1	1	1	التصنيف السنوي
				%106	متوسط النسبة
				1	التصنيف الكلي

مصرف الجمهورية (2014-2017)				
2017	2016	2015	2014	السنة
%105	%106	%106	%101	النسبة
1	1	1	1	التصنيف السنوي

متوسط النسبة	%105
التصنيف الكلي	1

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف الجمهورية)

9-3 التصنيف الكلي للأداء المالي لمصرف الجمهورية وفقاً لنموذج CAMEL:

استناداً على ما سبق؛ نستطيع الوصول الى التصنيف الكلي لمصرف الجمهورية وفقاً لنموذج السلامة المصرفية، وذلك خلال فترتي الدراسة المنقسمة الى فترة قبل تطبيق القانون (2009-2013)، والفترة التي تليها (2014-2017)، وفي ذلك سنتبع فكرة حساب المتوسط الحسابي لكل نسبة مالية للوصول الى التصنيف الكلي لمصرف الجمهورية، واستثناء مؤشر كفاءة الإدارة من ذلك؛ لعدم وجود مرجع تصنيفي للنسب المالية الممثل بها.

جدول (9) التصنيف الكلي لمصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)

المؤشر	متوسط النسبة قبل تطبيق القانون	درجة التصنيف	متوسط النسبة بعد تطبيق القانون	درجة التصنيف
ملاءة رأس المال	%2.85	4	%2.48	4
جودة الأصول	%19.44	3	%20.47	3
الربحية	%0.72	3	%0.16	4
السيولة	%106	1	%105	1

3

2.75

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف

الجمهورية)

التعليق:

استناداً الى الاطار النظري؛ يمكننا التعليق عن حالة المصرف اعتماداً على جدول التصنيف السابق، ومن خلاله نلاحظ أنه قد سجل درجة تقييم (2.75) قبل تطبيق القانون، وذلك يعني أنه يحظى بدرجة تصنيف (3)، وأداء المصرف خلال الفترة (معمول) الى حد ما، أما عن الحال من بعد تطبيق القانون فقد تبدل وتأثر فيه الأداء، حيث سجل درجة تقييم (3) والتي تقع في الدرجة (المعقولة) وبدرجة تصنيف (3)، غير أننا هنا نلاحظ قرب الأداء المالي من مرحلة (الهامشي) مقارنة بالحال قبل تطبيق القانون، وذلك يعني أن مصرف الجمهورية حظي بتصنيف أقل في الفترة بعد تطبيق القانون رغم أنها ذات الدرجة، وهنا يتوجب على ادارته النظر الى المؤشرات التي تعاني من تصنيف منخفض، وضرورة الاهتمام بمتطلباتها التي تعزز أدائها وترفع مستوى تصنيفها، ولعلنا هنا نخص عنصرى ملاءة رأس المال والربحية، وهذا لا يعني استبعاد المؤشرات الأخرى التي أثبت التحليل المالي تراجع مستواها بعد تطبيق القانون الليبي لمنع المعاملات الربوية.

10. الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحثان على بعض الاختبارات الإحصائية المتعارف عليها، وذلك لبلوغ أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، حيث تمت معالجة البيانات من خلال برنامج SPSS، والذي يشير اختصاراً الى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences)، وذلك اعتماداً على المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean)، والانحراف المعياري (Standard Deviation)، وفيما يلي الاختبارات التي تم الاستناد عليها.

▪ اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk Test):

هو اختبار إحصائي تكون فيه الفرضية الصفرية هي انتماء العينة المدروسة الى مجتمع موزع توزيعاً طبيعياً حسب المتغير المدروس، ومقارنة بالاختبارات السابقة؛ يتم اللجوء الى شابيرو عند التحقق من التوزيع الطبيعي للعينات الصغيرة (أقل من 50). وفي دراستنا الحالية تم الاعتماد عليه لغرض التحقق من اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، وذلك استعداداً لاستخدام اختبار (T).

▪ اختبار (t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test):

يستخدم هذا الاختبار لقياس الفروق المعنوية (Significant Difference) بين متوسطي عينتين طبيعيين مستقلين، وذلك عندما يكون تباين المجتمعين متساويين ومجهول، إضافة الى أن حجم العينتين يكون صغير، عليه فإن التوزيع الاحتمالي (توزيع المعاينة) للإحصاء هو توزيع (Independent Samples T-Test).

▪ اختبار مربع ايٲا (η^2):

هو أحد الاختبارات المستخدمة في قياس مستويات حجم التأثير، ويستخدم مع اختبار (T) لعينتين مستقلتين، ومن خلاله يقدر حجم التغير الناتج من أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، بمعنى أن مربع ايتا (η^2) يقيس نسبة التباين الكلي في المتغير التابع الذي يرجع الى المتغير المستقل، إضافة الى قدرته على إيضاح قوة العلاقة بين المتغيرين، وذلك في ظل سهولة حسابه الذي يكمن في القانون التالي:

$$\eta^2 = \frac{T^2}{T^2 + DF}$$

حيث أن:

- T^2 قيمة مربع T لعينتين مستقلتين.

- Df درجات الحرية (Degrees of Freedom).

الى جانب ذلك؛ فإن اختبار مربع ايتا (η^2) يتميز بسهولة التفسير، والجدول (10) يعكس مستويات التأثيرات، حيث يكون التأثير صغير إذا بلغ (1%)، ويصبح متوسط التأثير إذا بلغ حدود (6%)، وذو تأثير كبير إذا بلغت (14%)، ويكون كبير جداً إذا وصل الى (20%) أو أكبر منها.

جدول (10) الجدول المرجعي لمستويات التأثير في مربع ايتا (η^2)

0.20	0.14	0.06	0.01	قيمة η^2
كبير جداً	كبير	متوسط	صغير	حجم التأثير

• (المصدر: بدوي، 2018)

10-1 اختبار الفرضيات:

1. اختبار شابيرو ويلك (Shapiro-Wilk Test): تم استخدام هذا الاختبار بغية التعرف

على مدى اتباع بيانات مصرف الجمهورية للتوزيع الطبيعي.

جدول (11) اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)

• (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي)

من خلال الجدول (11)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد في النسب المالية (نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة) أكبر من (0.05)، وذلك يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة لـ(نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول) فقد كانت أقل من (0.05) لكنها أكبر من (0.01)، بالتالي فإنه إحصائياً تعد بياناتها موزعة توزيعاً طبيعياً.

2. اختبار (t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test): اعتمدنا على اختبار (T) لإيضاح الفروقات الإحصائية للنسب المالية التي تقيس الأداء المالي لمصرف الجمهورية، وذلك بين الفترة التي تسبق تطبيق القانون، والفترة التي تلي عملية التطبيق.

النسبة المالية	الفترة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى المعنوية المشاهد
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	5	0.028	0.004	1.94	0.094
	بعد	4	0.025	0.001		
نسبة التصنيف المرجح	قبل	5	0.195	0.019	1.066	0.322
	بعد	4	0.205	0.005		
نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات	قبل	5	2.071	0.284	4.73	مستوى المعنوية المشاهد 0.003
	بعد	4	1.307	0.164		
معدل نمو المراكز المالية الى متوسط الأصول	قبل	5	0.10	0.0871	5	0.270
	بعد	4	0.032	0.04951	4	0.203
معدل العائد على الأصول	قبل	5	0.007	0.003	3.586	0.009
	بعد	4	0.002	0.001		
نسبة السيولة	قبل	5	1.060	0.860	1.536	0.262
	بعد	4	1.043	0.900		
نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات	قبل	5	0.905	0.905	4	0.454
	بعد	4	0.982	0.982		
معدل نمو المركز المالي	قبل	5	0.982	0.982	5	0.945
	بعد	4	0.964	0.964		
معدل العائد على الأصول	قبل	5	0.810	0.810	5	0.098
	بعد	4	0.939	0.939		
نسبة السيولة	قبل	5	0.883	0.883	5	0.325
	بعد	4	0.763	0.763		

جدول (12) اختبار تحليل T لعينتين لبيانات مصرف الجمهورية خلال الفترة (2009-2017)*

- (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برامج التحليل الاحصائي وتعليقاً على ما سبق؛ سنأخذ كل فرضية من جانب النسبة المالية التي تُمثّلها:
لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.094)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.322)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، عليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.002)، وهذه القيمة أقل من (0.05)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في معدل نمو المركز المالي قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.322)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، عليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة التصنيف المرجح قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.
- لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.009)، وهذه القيمة أقل من (0.05)، وعليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

■ لا يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة السيولة قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

من خلال الجدول رقم (12)؛ يتضح لنا أن مستوى المعنوية المشاهد قد بلغ (0.217)، وهذه القيمة أكبر من (0.05)، وعليه تم قبول الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود فروق ذو دلالة إحصائية في نسبة السيولة قبل وبعد تطبيق قانون منع المعاملات الربوية على مصرف الجمهورية.

2. اختبار مربع ايتا (η^2): تم اللجوء الى هذا الاختبار بغية تحديد حجم التأثير الذي يحدثه قانون منع المعاملات الربوية على احداث الفروقات الخاصة بمؤشرات الأداء المالي لمصرف الجمهورية. جدول (13) حجم تأثير (η^2) القانون على أداء مصرف الجمهورية *

- (المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي)
وتعليقاً على الجدول السابق؛ سنأخذ كل مؤشر بما يلائم النسبة المالية التي تمثله:
- أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على ملاءة رأس مال مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول).
من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.349)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول كان بنسبة تأثير (34.9%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).
- أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على جودة الأصول مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة التصنيف المرجح).
من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.14)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير

النسبة المالية	الفترة	قيمة T	قيمة η^2	حجم التأثير
نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول	قبل	1.94	0.349	كبير جداً
	بعد			
نسبة التصنيف المرجح	قبل	1.066	0.14	كبير
	بعد			
نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات	قبل	4.743	0.763	كبير جداً
	بعد			
معدل نمو المركز المالي	قبل	1.403	0.220	كبير جداً
	بعد			
معدل العائد على الأصول	قبل	3.586	0.648	كبير جداً
	بعد			
نسبة السيولة	قبل	1.357	0.208	كبير جداً
	بعد			

قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة التصنيف المرجح كان بنسبة تأثير (14%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير).

- أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على كفاءة الإدارة مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات).
من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.763)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات كان بنسبة تأثير (76.3%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).
- أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على كفاءة الإدارة مصرف الجمهورية المقاسة بـ(معدل نمو المركز المالي).
من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.220)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بمعدل نمو المركز المالي كان بنسبة تأثير (22%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).
- أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على ربحية مصرف الجمهورية المقاسة بـ(معدل العائد على الأصول).
من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.648)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بمعدل العائد على الأصول كان بنسبة تأثير (64.8%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).
- أثر قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) على سيولة مصرف الجمهورية المقاسة بـ(نسبة السيولة).
من خلال الجدول رقم (13)؛ يتضح لنا أن قيمة η^2 تساوي (0.208)، وهذا يشير الى أن حجم تأثير قانون منع المعاملات الربوية (قبل، بعد) في احداث الفرق الخاص بنسبة السيولة كان بنسبة تأثير (20.8%)، وهذه النسبة تعكس حجم أثر (كبير جداً).

11. النتائج والتوصيات:

انطلاقاً من إطار الدراسة العملي، ومن جانب الأداء المالي؛ فقد حظي المصرف بالتصنيف (3) خلال الفترتين (2009-2013) و(2014-2017)، وذلك في ظل تدني مستوى الأداء في جل مؤشراتته المالية باستثناء السيولة، فبالنظر الى التصنيف الفردي لكل مؤشر؛ يمكننا أن نلاحظ أن التصنيف تراوح بين (3-4)، أما السيولة فقد كانت المؤشر الوحيد الذي حظي بتصنيف قوي (1)، رغم أن ارتفاعها في ظل انخفاض المؤشرات الأخرى قد يعطي مدلولاً سلبياً.

وما تم التوصل إليه احصائياً؛ وافق نتائج التحليل المالي المنبثق عن مؤشرات الأداء المالي، والذي تم قياسه بواسطة بالنموذج الشامل CAMEL، وفي حساب مؤشرات تم الاعتماد على النسب الملائمة للبيانات المتاحة (نسبة رأس المال الأساسي الى متوسط الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات، معدل نمو المركز المالي، معدل العائد على الأصول، نسبة السيولة).

وبالنظر الى الفروقات؛ نجد أن أداء المصرف بعد القانون (2014-2017) لم يختلف عن أدائه قبل القانون (2009-2013)، باستثناء نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي المصروفات الممثلة عن كفاءة الإدارة، والتغير هنا جاء بالانخفاض مقارنة بمعدل نمو المركز المالي الممثل هو الآخر عن كفاءة الإدارة؛ والذي لم تحدث فيه فروقات خلال الفترتين، ولما سبق نُصيف معدل العائد على الأصول، فقد أظهرت النتائج حدوث فروقات في نسبته قبل وبعد تطبيق القانون.

وصولاً الى حجم الأثر الذي أصاب مؤشرات الأداء المالي، والذي تراوح أثره بين (كبير) و(كبير جداً)، وهذا يعني أن للفوائد بشقيها المدفوعة والمقبوضة أثر عالي، والأثر الذي أحدثه القانون عند تطبيقه على الأشخاص الطبيعيين كان بالسلب على مؤشرات الأداء، وحيث يرى ذلك من خلال حساب مربع ايتا وانخفاض المتوسط الحسابي لكل نسبة، والخاصة تكمن في انعكاسات ذات دلالة لقانون منع المعاملات الربوية على أداء مصرف الجمهورية، وللأسباب الأخرى أثر بفارق النسبة التي حققها القانون عن تمامها، والتي من الأهمية بمكان أن تكون نواه لقيام دراسات أخرى على هذا المصرف أو مصارف أخرى في ليبيا، سواء كانت خاصة أو عامة، تجارية أو متخصصة خصوصاً بعد إنشاء مصارف إسلامية متكاملة في الشكل والمضمون.

وفي إطار التوصيات؛ نوصي مصرف ليبيا المركزي باعتماد نظام دوري لتقييم أداء المصارف الليبية كل على حده، وتشديد الرقابة عليها من ناحية الشفافية والافصاح عن البيانات المالية، وذلك لكي يتسنى للباحثين والمستفيدين تقييم الأداء بشكل تفصيلي يعزز نقاط القوة ويكشف عن جوانب الضعف.

المراجع العلمية:

1. أسعد، بسام (2018). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج التقييم المصرفي CAMELS، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (1)، ص (287-306).



2. اسميو، منى حسن، والصادق حسين غيث، الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020؛ مجلة آفاق اقتصادية، 6 (12)، ص (266-269).
3. بدوي، عبير علي (2018). مقارنة طرق قياس حجم الأثر لبعض الأساليب الإحصائية مع أحجام عينات مختلفة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (19)، ص (433-491).
4. بوخلخال، يوسف (2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد (10)، ص (205-216).
5. بورقبة، شوقي (2011). طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، العدد (1)، ص (141-160).
6. بولحية، الطيب، وعمر بوجميلة (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية خلال الفترة (2009-2013)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (4)، ص (1-28).
7. تميسة، سهام (2014). تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2008-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
8. الحمري، ماجد عبدالرزاق (2001). أثر حجم الودائع الدائنة في إيرادات المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
9. الزلي، حسن محمد (2007). أثار أسعار الفائدة والودائع على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرفي الأمة والصحاري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
10. الزواوي، علي عبد الحفيظ، وإيمان السريتي (2017). أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد، المجلد (6)، العدد (1)، ص (56-71).
11. شهبوب، عادل عبدالسلام (2004). أسعار الفائدة وحجم الودائع الدائنة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري للفترة (1990-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التمويل والمصارف، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

12. العلي، أحمد، وعبدالرزاق قاسم (2013). قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على النشاطات المصرفية الأساسية: دراسة تطبيقية على الصناعة المصرفية التقليدية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29)، العدد (1)، ص (243-263).
13. علي، علي غيث (2013). سياسة أسعار الفائدة في سورية: دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
14. فرحات، أحمد محمد (2019). إدارة المصارف، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط (1)، ص (161)، بنغازي.
15. القانون رقم (1) لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية، قوانين صادرة عن المؤتمر الوطني العام، الجريدة الرسمية - ليبيا.
16. القانون رقم (7) لسنة 2015 م بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2013 م في شأن منع المعاملات الربوية، قوانين صادرة عن مجلس النواب الليبي، الجريدة الرسمية - ليبيا.
17. محمد، علي، وعلي كنعان (2014). سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية: دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش. م. م، مجلة جامعة دمشق الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، العدد (1)، ص (531-559).
18. الموقع الالكتروني لمصرف الجمهورية: (www.jbank.ly).
19. الموقع الالكتروني لمصرف ليبيا المركزي: (cbl.gov.ly).
20. يمينة، شوشة، وبوعبدالله ودان (2013). أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية: دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريا الجزائر خلال الفترة (2010-2014)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد (8)، ص (91-111).